المجتمعات في مواجهة الفساد

إبراهيم غرايبة*

يعتمد العقد الاجتماعي اليوم للدول على مثلث متساوي الأضلاع، قوامه الحكومات (القطاع العام) والقطاع الخاص، والمجتمعات، وبالطبع فإن المجتمعات لم تكن غائبة على مدار التاريخ في العمليات السياسية والاقتصادية والثقافية، ولكنها في ذلك كانت تضعف وتقوى، وتختفي وتظهر، وفي الحضارة العربية الإسلامية كان المجتمع هو صاحب الفضل والدور الأكبر في المنجزات الحضارية والعلمية التي قدمتها الحضارة العربية الإسلامية، وفي مرحلة الدولة الحديثة تولت السلطة التنفيذية معظم دور المجتمعات في التعليم والخدمات والإدارة، وهي في ذلك وإن حققت منجزات تنموية كبيرة، فقد أضعفت المجتمعات وجعلتها تابعة للسلطة، وفي مرحلة الخصخصة عندما تخلت الحكومات عن دورها التنموي والخدماتي وأسندت جزءا كبيرا من أدوارها وخدماتها للقطاع الخاص أدى ذلك إلى جملة من التحولات العميقة وتطبيقات جديدة ومتنوعة ومعقدة من الفساد، والذي لم تعد مكافحته مرتبطة بإصلاح ومراقبة الأداء المالي والإداري للحكومة والقطاع العام، وأصبحت عمليات مكافحة الفساد مرتبطة بالمجتمعات باعتبارها شريكا في المسؤولية والعقد الاجتماعي، ومستهلكا لكثير من السلع والخدمات، ولمواجهة أنواع معقدة وجديدة من الفساد لا يمكن مواجهتها بغير المجتمعات، مثل التحالف والشراكة بين السلطات التنفيذية والقطاع الخاص على حساب الأفراد والمجتمعات، وضعف مستوى الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، ومواجهة الاحتكار وعدم العدالة في أسعار وجودة الخدمات التي تخلى القطاع العام عن توريدها وتنظيمها، هذا بالإضافة بالطبع إلى الأدوار السابقة والتقليدية المفترضة للمجتمعات في المشاركة والعمل العام والموازي للسلطات والقطاع الخاص.

وبعد استقالته محبطا من البنك الدولي عام 1993 أسس (بيتر آيغن) مع مجموعة من الشخصيات الاقتصادية والقانونية والسياسية في العالم مستعينا بخبراته وعلاقاته الطويلة التي تكونت في أثناء عمله منظمة «الشفافية العالمية» لمكافحة الفساد، وتحولت المنظمة إلى شبكة عالمية لها فروع وطنية في مائة بلد في العالم. وفي كتابه «شبكات الفساد والإفساد في

* كاتب ، الاردن

العالم» يقدم آيغن أفكارا عملية ومعلومات مهمة للمكافحة العملية للفساد تتجاوز المواجهة الأخلاقية إلى خرائط عمل إجرائية تعين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والنشطاء في العمل على أسس علمية.

وتقوم فكرة وإستراتيجية منظمة الشفافية الدولية على وجهة نظر مفادها أن المجتمع العالمي يحتاج إلى القطاع الخاص بعدما تأكد عجزالحكومات عن مواجهة الفساد، ولذلك فإن المؤسسات الاقتصادية الكبرى بخاصة تحتاج إلى برامج عمل نابعة من المسؤولية الاجتماعية.

ومن المبادئ والأفكار التي تقترحها المؤسسات العاملة في مكافحة الفساد، أن تضع كل مؤسسة اقتصادية في أنظمتها ومدوناتها التزاما بالحؤول دون الفساد المباشر أو غير المباشر، وإدخال برامج مناهضة للفساد ووضعها موضع التنفيذ.

وقد أعدت منظمة الشفافية العالمية وثيقة من 13 صفحة وتقترحها ميثاقا تدرجه الشركات في برامجها، وأنشأت غرفة التجارة الدولية مدونة تقدم مقياسا طوعيا للسلوك ضد الرشوة والابتزاز، وتحاول منظمات تعمل في حقوق الإنسان والبيئة والعدالة الاجتماعية أن تدخل في برامج الشركات قوانين ومبادئ تراعي هذه المبادئ والأهداف أو أن تدرج الاعتداءات على الحقوق والبيئة ضمن الفساد، وبقدر ما كان (منتدى دافوس) منظمة للأقوياء اقتصاديا فقد أمكن إدخال كثير من التعديلات والتحسينات السياسية والقانونية التي تحقق مزيدا من العدالة، وبالطبع فإن موافقة الشركات الكبرى وتحمسها لمثل هذه البرامج يعد إنجازا كبيرا، فقد أعلنت شركة (AAB)، التي تعمل في أكثر من مئة بلد ويعمل لديها 146 ألف شخص، تطبيق مبادئ للسلوك الأخلاقي يلتزم بها جميع العاملين في المؤسسة.

ويدافع كثير من القادة الاقتصاديين عن مكافحة الفساد باعتبارها عملية اقتصادية تقلل التكاليف، وتضمن الاستمرارية لعقود الشركات ولا تعرضها للفسخ والفشل، وتستطيع الشركات أن تعمل بروح اجتماعية من دون أن تخفض ربحها.

وقد أصدرت منظمة الشفافية العالمية كتابي: «المصدر» و»عدة محاربي الفساد» وهما دليل عمل منهجي لمحاربة الفساد، ووسيلتي تحليل للمساعدة في الإصلاح.

يعرض كتاب «المصدر» نظاما معياريا للاستقامة، وتحليل مواضع الضعف والقوة في أنظمة العمل والإدارة، ويذكر الكتاب ستة أركان لمواجهة الفساد، أو لتضييق نطاقه على الأقل، وهي:

1. أن تتخذ القيادة السياسية موقفا مناهضا للفساد.
2. أن تتضمن البرامج الحكومية استراتيجية لمناهضة الفساد.
3. أن يرتبط برنامج مكافحة الفساد بإعادة صياغة العمل الحكومية والإدارات الحكومية.
4. أن توضع قوانين تتماشى مع مكافحة الفساد واستراتيجية مواجهته.
5. أن يتم تنوير المواطنين وإفساح المجال لهم للوصول إلى المعلومات الضرورية.
6. أن يتم إنشاء مؤسسات تكون مهمتها مكافحة الفساد لا أكثر.

وأما كتاب «عدة مكافحة الفساد» فيهتم بالتفاصيل والأعمال اليومية، ويعرض الخبرات العملية التي حصل عليها العاملون في مكافحة الفساد على الصعيد المحلي وفي المجتمعات المدنية، وتقدم هذه الخبرات أحيانا إبداعات عملية وطرقا مطورة وصيغا من الائتلاف بين العاملين والمؤسسات المختلفة، ويركز كثيرا على تحرير طاقات المجتمع المدني ومساندة أجهزة الدولة، أو باختصار: فإن الكتاب هو محاولة للإجابة على سؤال «كيف أحارب الفساد؟»

الإنترنت ومكافحة الفساد

تبنى الديمقراطية على المشاركة في المعلومات، ومن أجل هذا تتيح الإنترنت فرصا وإمكانيات جذابة على نحو فائق، لأن الديمقراطية تعتمد على التواصل الشامل، وقد بدأ عمل منظمة الشفافية معتمدا على جهاز الفاكس ثم أتاح الموبايل والبريد الإلكتروني والإنترنت وسائل فعالة وقدرة على التأثير والتواصل بلا حدود، وبالطبع فإن شبكات الجريمة والفساد تستخدم الإنترنت أيضا، ولكنها تتيح للعاملين والنشطاء في مجال مكافحة الفساد فرصا لا تعوض لعرض المعلومات والأخبار وتبادل المعارف ونشر الدراسات والمدونات والتقارير، والتواصل الإداري والمعلوماتي، وتشبيك الأفراد والمؤسسات وتنظيم عملها بتكاليف وجهود قليلة.

إطار أخلاقي للعمل

بالإضافة إلى القانون الذي يتيح اعتقال الفاسدين ومحاسبتهم يجب توافر إرادة سياسية ودوافع أخلاقية لمكافحة الفساد، وبرغم أن اقتصاد السوق قد فرض نفسه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي فإن الناس مازالوا مقتنعين بضرورة أن يكون النظام الاقتصادي اجتماعيا أيضا، وقد كشفت الأزمات الاقتصادية أن اقتصاد السوق يمكن أن ينتهي وينهار أيضا.

وقد أظهرت دراسة مهمة لعالم الاقتصاد البريطاني (جون هـ. دننغ) بعنوان «إلى أين تتجه الرأسمالية العالمية؟» كثيرا من جوانب العجز في النظام الرأسمالي، عجز الأسواق ذاتها، والمجازفة الأخلاقية، وعجز المؤسسات وعدم كفايتها للتخطيط والمراقبة، والضعف في نظام المصارف والتمويل وحقوق الملكية الفكرية، وتنامي اقتصاديات الكازينوهات والقمار والمافيا والرشوة والفساد، ونقص الثقة في المسؤولية الاجتماعية، والجشع المفرط عند المستثمرين والمؤسسات.

وفي كثير من الأحيان ترتبط البنية التحتية التجارية غير الكافية بالرشوة والفساد كما ترتبط بالمصلحة الخاصة والجشع المفرطين، والأداء غير الملائم للوظائف على صعيد منظمات الاقتصاد العالمي الكلي يرتبط بعدم الاستقامة والتعاون والولاء للفئات والجماعات، وأشكال عدم الجدوى في النظام القضائي، ترتبط أيضا برأسمالية المافيا والكازينوهات، والنظام المصرفي غير الملائم ونظام التمويل والمحاسبة غير الملائمين. كل ذلك له علاقة بالانتهازية وتبديد الأموال وعدم الانضباط، وارتباط الهندسة الخاصة ببناء المجتمع بعدم المبالاة بحاجات الآخرين، وبنقص الشعور الشخصي بالواجب والمسؤولية الاجتماعية وغير ذلك إنما هي نتيجة لموقف يتسم بعدم المبالاة وانعدام الشعور بالمسؤولية.

وهذا يعني أن الأخلاق ليست مسألة هامشية في الاقتصاد، بل هي مكون أساسي للأسواق والمنظمات والعلاقات التجارية والاقتصادية.

وقد صدر عن برلمان الأديان العالمية الإعلان الأخلاقي العالمي عام 1993 وهو يصلح أساسا للعمل والإدارة، وتقوم مبادئ الإعلان على الإنسانية، والتبادلية، واحترام الحياة وتقديرها، والتسامح والتضامن والعدالة والصدق والمساواة في الحقوق، والشراكة.

ومن التعاليم الأخلاقية التي يراها (بيترآيغن) ثقافة تصلح للتعميم مبادئ للعمل والسياسة قائمة الخطايا السبعة للمهاتما غاندي، وهي:

1. الثروة من غير عمل.
2. المتعة من دون ضمير.
3. المعرفة من دون شخصية.
4. والتجارة والعمل من دون أخلاق.
5. والعلم من دون إنسانية.
6. والدين من دون تضحية .
7. والسياسة من دون مبادئ.

تمكين المجتمعات

لا يمكن بالطبع أن تؤدي المجتمعات دورا مهما في مكافحة الفساد وهي ضعيفة ومهمشة، ولذلك فإن تمكين المجتمعات يعتبر هدفا مباشرا وضروريا في جميع عمليات مكافحة الفساد، لأنه بغير تمكين المجتمعات ستتضاعف الكلفة المادية والزمنية والسياسية لعمليات مكافحة الفساد، وربما تفشل.

تقوم فكرة تمكين المجتمعمات على النظر إلى المجتمعات باعتبارها قوة ثالثة وشريكة في الدول إلى جانب الحكومات (القطاع العام) والشركات (القطاع الخاص) لتحقيق توازن بين مراكز القوى والتأثير ورفع مستوى الخدمات الحكومية والشركاتية، ولتتمكن المجتمعات من تحقيق واجبات المواطنة في علاقتها مع السلطة التنفيذية، وحماية نفسها كمستهلك في علاقتها مع القطاع الخاص، ولتجنب الشراكة والتحالف بين السلطة التنفيذية والشركات في مواجهة المجتمعات.

يعني تمكين المجتمعات قدرتها على تنظيم نفسها وإدارة مواردها وحقوقها واحتياجاتها الأساسية والقدرة على التأثير والمشاركة في الحكم والسياسات والتشريعات على النحو الذي ويوسع خياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويجعل مؤسسات الحكم والإدارة العامة أمينة وقادرة على التعامل مع التفويض الذي منحه المواطنون لها للتصرف بالموارد والضرائب العامة وفق مصالح المواطنين واتجاهاتهم، ويمكنها (المجتمعات) من تحقيق توازن مع السلطات والمؤسسات ومن محاسبة هذه المؤسسات ومراقبتها وتوجيهها، ويجعل مؤسسات القطاع الخاص التي تورد الخدمات الأساسية والاستهلاكية كالتعليم والكهرباء والاتصالات والصحة والتأمين والسلع الأساسية وغيرها تورد خدماتها إلى المستهلك (المجتمعات) في أفضل مستوى يتفق مع الثمن الذي تحصل عليه.

وفي الوقت نفسه فإن التحولات والتغيرات العالمية، القائمة على أساس المعرفة والمعلوماتية والاتصالات، تعطي المجتمعات والطبقات الوسطى فرصا جديدة، تجعلها قادرة على التحرك والمشاركة وحماية نفسها من استغلال السلطات التنفيذية والشركات واعتداءاتها على المجتمعات والأفراد.

المجتمعات في مواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية

عندما بدأت الدولة تتخلى عن كثير من الخدمات والأعمال التي كانت تؤديها، وتسندها إلى القطاع الخاص، كالمناجم

والتعدين والكهرباء والاتصالات والنقل والبريد، وأفسحت المجال للقطاع الخاص للاستثمار في الخدمات التي تؤديها مثل التعليم والصحة والسكن، تبع ذلك تحولات عميقة في قوانين العمل والعلاقات مع السلطة والعلاقة بين المجتمعات والشركات والعلاقة بين السلطة والشركات، وكانت التحولات في مجملها إضعافا للمجتمعات وقدرتها على إيصال صوتها والتأثير في القرارات العامة المتعلقة بحياتها ومشاركتها السياسية والعامة، وتعرض مستوى المعيشة والدخل لتراجع كبير، فقد أضعفت (ربما عمدا) المؤسسات الحكومية الخدماتية وتوقف الكثير منها، وصار لزاما على الطبقة الوسطى أن تلجأ إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتراجع مستوى جودة ونوعية كثير من الخدمات والسلع، وارتفعت تكاليف الحياة والسلع والخدمات الأساسية، وفي الوقت نفسه وجدت المجتمعات أنها معزولة بلا حول ولا قوة في مواجهتها مع التحالف النخبوي والفوقي للشركات والحكومات، وتضاءلت فرص الابتعاث والتدريب في العمل والتنافس العادل على الوظائف والأعمال والفرص والترقية، والحصول على مستوى كريم من العيش والاحتياجات والخدمات الأساسية ضمن الدخول المفترضة والمتوقعة لهذه الفئات من المجتمع.

ما زالت الديموقراطية فوقية تتدافع حولها النخب السياسية، وليست عقداً اجتماعياً تقوم عليه مصالح والتزامات الحكومات والمجتمعات والمؤسسات، وهذا سيجعلها خاضعة لمصالح النخب السياسية، ويعطيها فرصة تصميمها وضبطها والسيطرة عليها وتوجيهها وربما إجهاضها وخنقها.

الحالة المرغوبة أو المتطلع إليها

ليس المطلوب تغيير السياسات القائمة اليوم، فهي موجة عالمية، ولكن كيف يمكن توظيف التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية؟ وكيف يمكن مواجهة الأخطاء والسلبيات الناشئة عن هذه التحولات؟ وربما يكون السؤال بالتحديد هو كيف تستطيع المجتمعات أن تكون شريكا للحكومات والشركات على قدم المساواة، بحيث تكون قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤثر في السياسات والقرارات وفي تحديد خياراتها وتنويعها وتعددها؟

إن هذه التحولات تمنح فرصا كبيرة وجديدة تضيف إلى ضرورة وجود مجتمعات فاعلة وقادرة على تحقيق توازن عادل يحمي الحاجات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين أهمية قصوى تتعلق بمصير الحاجات والحقوق الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والسكن والانتماء والمشاركة والثقافة الوطنية والمجتمعية.

وفي الوقت نفسه فإن التحولات والتغيرات العالمية، القائمة على أساس المعرفة والمعلوماتية والاتصالات، تعطي المجتمعات والطبقات الوسطى فرصاً جديدة، تجعلها قادرة على التحرك.

وتتكون اليوم أدوات جديدة لفهم المجتمعات، واستقرارها، وتسييرها، تختلف عن السيطرة والتسويات مع النخب والقيادات السياسية والاجتماعية ورشوتها، فالمعرفة المتاحة، والشبكية الإعلامية والمجتمعية والاقتصادية الناشئة تغير كل شيء في حياة الناس والمجتمعات والدول وعلاقاتهم.

وحتى لا نكون كمن يلعب في الوقت الضائع، أو نتهرب من مواجهة الموجة المقبلة، فإننا نستطيع استباق الخسائر وتحويلها إلى مكاسب عظيمة، وما نحتاجه هو أن نبدأ فوراً بالسؤال المؤدي إلى الفهم، والاقتراب من التفاعل مع اللحظة، فما يجري في العالم حولنا ليس بعيداً عنا.

كيف يكون الإصلاح حالة مستمرة ودائمة لا يمكن التراجع عنها؟ كيف يمكن حماية الحريات والحقوق العامة والأساسية من مزاجية النخب والحكومات ومصالحها؟ وكيف تتحول من هبة تمنح إلى عقد اجتماعي، ومنظومة من المصالح والعلاقات، وشبكة مجتمعية، ومرجعية حاكمة للمجتمع والدولة؟

وحتى تترسخ الحريات والحقوق والإصلاحات المرغوب فيها فإنها تحتاج أن ترتبط بها مصالح الناس وحاجاتهم وحقوقهم الأساسية، كالعمل والتوظيف، والعطاءات والعقود، والتعليم، والإسكان، والانتماء، والمشاركة، والضرائب، والأجور، وتنظيم المهن وتطويرها، والقضايا والتجمعات العمالية، والمشروعات والاستثمارات التعاونية، والنفع العام، وتنيظم المجتمعات في مواجهة الشركات وفي مواجهة السلطة.

فالإصلاح تنشئه منظومة اجتماعية، وشبكة من العلاقات والمصالح، والنهضة تترسخ وتزدهر بتنظيم المجتمعات على أساس أهدافها المباشرة والعملية، والانتخابات والتشريعات يجب أن تعكس المصالح والثقافة الراسخة في المجتمع والدولة.

إن هذه الرؤية تحاول أن تحفز النقاش والتفكير للاقتراب أو الوصول إلى مشروع يعمل على إعادة تنظيم المجتمعات على أساس حماية مصالحها، ويؤسس لثقافة مجتمعية وطنية تعكس الحاجات الإصلاحية والتنموية والتحولات